

نظام الـ "Plea Bargaining"
(قراءة في أسباب الظهور ومسببات الانتشار)
(جزء من أطروحة دكتوراة)

إعداد الباحث:

محمد مرعي صعب

باحث دكتوراه في جامعة بيروت العربية

تخصص القانون الجزائي



<https://doi.org/10.36571/ajsp8537>

ملخص البحث:

أواخر القرن التاسع عشر، واجه نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية تحد غير مسبوق. فعدد الدعاوى الجنائية ازداد بوتيرة ملحوظة وظل في ازدياد. ولم يعد ممكناً التعامل مع القضايا الجنائية بالطرق التقليدية (ال jury trial) فظهرت ال "plea bargaining" كوسيلة فعالة للتعامل مع هذا الواقع المستجد. فهي تختصر الإجراءات وتنتهي النزاع بين سلطة الإتهام والمتهم وهو في بداياته. فلا يعود من داع لعرض القضية على المحكمة لتتظر فيها وتقرر بشأنها.

وال "plea bargaining" نظام يُتيح لسلطة الإدعاء أن تفاوض الجاني بشأن ما قد تقول إليه الأمور بخصوص الادعاء العام، فتعرض عليه الاعتراف بالذنب مقابل الحصول على ادعاء أخف أو عقوبة مخففة. وقد ذاع صيتها وسطع نجمها بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

غاية هذا البحث هي بيان الأسباب والظروف التي جعلت ال "plea bargaining" تتسيد المشهد القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: "plea bargaining"، "plea deal"، عدالة جنائية، اكتظاظ قضائي، عوامل ومسببات.

مقدمة:

لم تظهر ال "plea bargaining" من العدم؛ فهناك ظروف وأسباب ساهمت في هذا الظهور، ومن ثم في الشيوع والانتشار. والرواية الأكثر شيوعاً ومقبوليةً عن الأسباب التي أدت إلى ظهور ال "plea bargaining"، هي أن النقص في الموارد الذي كان يعاني منه نظام العدالة الجنائية، والزيادة غير المسبوقة في عدد القضايا، كانا السبب وراء ظهور ال "plea bargaining" في الولايات المتحدة الأمريكية. فالمحاكم، وبسبب الزيادة الملحوظة في معدلات الجريمة، صارت تُعاني من تخمة على صعيد الملفات القضائية المطلوب منها النظر إليها والفصل فيها. ولم يكن الكادر البشري لنظام العدالة الجنائية مُعداً للتعامل مع هذا الكم الهائل من القضايا، الأمر الذي ارتدّ سلباً على أداء نظام العدالة الجنائية الذي صار مهدداً بالانهيار التام بفعل الضغط الكبير الذي كان يزرع تحته¹. فكان لا بدّ من اعتماد وسائل غير تقليدية للتعامل مع هذا الواقع المستجد لإبقاء النظام على قيد الحياة، ولرفع مستوى فاعليته قدر المستطاع. ومن رحم كل ما تقدّم، وُلدت ال "plea bargaining" كمنتج قضائي مثالي للتعامل مع هذه الأزمة.

لكن البعض يُناقش هذه السردية، ولا يُقرّها، ويقول بأن ظهور ال "plea bargaining"، كان بسبب تغيرات مهمّة شهدتها نظام العدالة الجنائية خلال المئتي عام الماضية؛ منها ما يتعلّق بنصوص التجريم والإجراءات الجنائية المتبعة، ومنها ما يتعلّق بكفاءة

¹ - جاء في مؤلف الدكتور عمر سالم، نحو تسيير الإجراءات الجنائية، عن الواقع الذي نتناوله أن "المرفق الذي يُنصف الآخرين - قد أصبح بحاجة لمن يُنصفه"، أي إن مرفق القضاء، ونظام العدالة الجنائية الذي يرفع العمل فيه، والذي يُفترض أن الغاية من وجوده هي إنصاف الناس، صار هو بحاجة لمن ينصفه. عمر محمد سالم، نحو تسيير الإجراءات الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص 4. هذا الواقع المعبر عنه في هذه العبارات المقتضبة، لكن ذات الدلالة المهمة، يجعل التشكيك في عدالة النظام الذي يُعاني من تخمة في الملفات القضائية تتجاوز قدرته الاستيعابية، أمراً ليس ممكناً فحسب، إنما سهل الحدوث على قاعدة: أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه؛ أقله بالجودة اللازمة وبالزمن المعقول.

الأشخاص الذين تولوا إدارة العملية الإجرائية، وتفرغهم التام للقيام بمهامهم. أما سطوع نجم الـ “plea bargaining” وشيوعها، فسببه بحسب هذا الرأي، هو الـ “Increased adversariness”، أي زيادة العداوات أو الخصومات². وبحسب هذه الوجهة، فإن هذه التغيرات التي طرأت على نظام العدالة الجنائية، رسمت الوجه الحديث للمحاكمة الجنائية الذي صارت الـ “plea bargaining”، أبرز ملامحه. وحقيقة الأمر، هي أن العوامل التي أدت إلى ظهور الـ “plea bargaining” على مسرح الأحداث القضائية، وسطوع نجمها، متعددة سنبحث فيما يلي في أهمها³.

ومن هذه العوامل ما يتعلق بطبيعة النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وبالقوانين السارية المفعول ومنها ما يتعلق بالكادر البشري المعني وبالظروف العامة التي كانت سائدة في البلاد أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إشكالية الدراسة

الإشكالية التي نسعى إلى تفكيكها في هذه الدراسة تتعلق بشكل أساسي بفهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء ظهور نظام الـ “plea bargaining” أول الأمر أواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم تسيدة المشهد القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية في زمن قياسي. ففهم هذه الأسباب سيسهل على كل مهتم فهم النظام نفسه وآلية عمله.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تكشف عن جانب لا يزال حتى الساعة مجهولاً بالنسبة لكثيرين من المعنيين في مجال العدالة الجنائية بمن فيهم من سبق له أن تعرف على نظام الـ “plea bargaining” وكتب عنه حتى. فالسواد الأعظم من الدراسات التي تناولت هذا النظام اكتفت بالتعريف به وبآلية عمله وبيان منافعه وأضراره. لكنها في معظمها لم تبحث في أسباب وجوده ولا في الظروف التي ساعدت في تسيدة المشهد القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة

معظم الدراسات السابقة التي تناولت نظام الـ plea bargaining صدرت باللغة الإنجليزية. أما الدراسات العربية فهي قليلة إن لم تكن نادرة. ومعظمها بحث في النسخة الفرنسية لهذا النظام وليس في النسخة الأمريكية.

ومن أبرز الدراسات الأجنبية التي بحثت في الأسباب والمسببات التي كانت وراء ظهور نظام الـ “plea bargaining” هي:

1- George Fisher, Plea Bargaining's Triumph: A History of Plea Bargaining in America. 117 tbl.5.2 and 121-24 (2003).

2- Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, The Justice System Journal. This study is part of a project supported by the National Institute of Justice, P: 338 till 348-49 (1982).

Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, The Justice - 2 System Journal. This study is part of a project supported by the National Institute of Justice. Published in November 3 1982, P: 338.

Emilio C. Viano, Negotiated Justice, From page 109 till page 145 under title: Plea Bargaining in The - 3 United States: A Pre-version of Justice, American University & Washington College of Law. Washington DC. <https://www.cairn.info/revue-international-de-droit-penal-2012-1-page-109.htm>. P: 111.

المبحث الأول: العوامل المتعلقة بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالعدالة الجنائية

قلنا في المقدمة أن العوامل التي ساهمت في سطوع نجم الـ “plea bargaining” متعددة وأن منها ما يتعلق بالأنظمة والقوانين المرعية الإجراء. فطبيعة النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية والتغيرات الجوهرية التي حصلت في مجال التشريع سواء على صعيد قانون العقوبات أو على صعيد قانون الإجراءات الجنائية، والصلاحيات الإستثنائية التي يتمتع بها المدعي العام جميعها ساهمت في تعزيز حضور الـ “plea bargaining” على الساحة القضائية.

فيما يلي سنبحث تباعاً في هذه العوامل كل في مطلب مستقل.

المطلب الأول: طبيعة النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية

متعددة هي الأنظمة المتعلقة بالعدالة الجنائية، لكن أبرزها: الـ “adversarial system” أو “النظام الاتهامي” والـ “inquisitorial system” أو “النظام التحقيقي”.

ويُعد النظام الاتهامي أقدم أنماط النظم الإجرائية، وهو يعتمد في تنظيمه للإجراءات الجنائية على تصوّر معيّن للخصومة الجنائية؛ إذ يعتبر أنها نزاع شخصي بين خصمين شأنه في ذلك شأن الخصومة المدنية، ويحلّ هذا النزاع من خلال اتباع إجراءات معيّنة أمام شخص ثالث محايد سلبي، هو القاضي الذي يقتصر دوره على تقرير كلمة القانون لأحد الخصمين⁴. وتنعقد الخصومة بين من أضرت به الجريمة ويأخذ موقع المدّعي، وبين من تسبّب بهذا الضرر، أي المتهم، ويمثّل دور المدعي عليه. أما القاضي، فهو بحسب هذا النظام، مجرد حكم بينهما، وهو يحكم لمن ترجح أدلته. وكانت وظيفته تقتصر على إدارة المناقشة، وتوجيه سير الإجراءات دون التدخل فيها، وليس له أن يجمع الأدلة أو أن يأمر باتخاذ إجراء معيّن للكشف عن الحقيقة.

أما النظام التحقيقي، فهو يقوم على تصوّر مختلف للخصومة الجنائية اختلافاً تاماً عن ذلك الذي كان سائداً في ظل النظام الاتهامي، قوامه أن الخصومة الجنائية ليست مجرد نزاع شخصي بين شخصين، إنما هي خصومة بين الدولة وبين المتهم. وتتخذ الدولة ما يلزم من إجراءات لأجل كشف الحقيقة وإقرار سلطتها في العقاب.

أما نظام العدالة الجنائية المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الـ “Adversarial system”، وهو نظام مقيد لسلطة القاضي. فالقاضي في ظلّ هذا النظام يعتمد بشكل كلي على ما يُعرض أمامه من طرفي النزاع (المتهم والمدّعي العام)، ولا يجوز له أن يُبادر من تلقاء نفسه ليتحقّق من صحّة معلومة ما، أو ليتحرّى صدق أو زيف واقعة أو دليل ما. كما أن طبيعة هذا النظام والقواعد التي ترعى سير الإجراءات الجنائية فيه، والتي تُولي الخصوم صلاحية التصرف في دعوى الحق العام، ساعد في ظهور وتنامي استعمال الـ “plea bargaining” التي تقوم على فكرة، والمساومة على شيء من هذا الحق، وهو أمر لا يُمكن حصوله إلا إذا كان التصرف بالحقّ جائزاً أيضاً.

المطلب الثاني: التغيرات في قانون العقوبات

ذكرنا في الفقرة السابقة أن الزيادة الملحوظة في عدد الأفعال المصنّفة كجرائم أدّت رفقة عوامل أخرى، إلى زيادة في عدد القضايا

⁴ - أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، 1985، ص 29.

الجنائية، وأن هذه الزيادة الأخيرة جعلت القضاء يعاني من تخمة في الملفات المعروضة عليه للفصل فيها، وأن صعوبة التعامل مع هذا الواقع المستجد، ساهم في ظهور الـ “plea bargaining” وشيوع العمل بها. وقبل ارتفاع معدلات الجريمة، كانت الأفعال التي تدخل في دائرة التجريم قليلة، وكان عدد مواد التجريم في قانون العقوبات محدوداً، وكانت النصوص تُصاغ بعبارات عامة ومقتضبة. هذه النصوص المعدودة والصيغة العامة التي كانت عليها، لم تعد قادرة على مواكبة التغيرات التي حصلت في عالم الجريمة. فالنشاط الجرمي توسع ليشمل أفعالاً جديدة، وصار أكثر تنظيماً من ذي قبل، فكان لا بدّ من إعادة صياغة نصوص قانون العقوبات، وإجراء ما يلزم من تعديلات عليها لتكون قادرة على مواكبة التطور الحاصل في عالم الجريمة. ومن تبعات ذلك أن عدد النصوص زاد تبعاً للزيادة في الأفعال الواجب تجريمها، وتمّ تصنيف الجرائم على درجات تبعاً لجسامته الفعل موضوع التجريم. وهذا كله ساهم في تعزيز موقع المدعي العام على طاولة التفاوض؛ فالخيارات أمامه صارت مفتوحة ومتعددة أكثر من قبل، في وقت ظلّت صلاحياته في توجيه الاتهامات كما كانت عليه سابقاً، واسعة ومطلقة. هذا الواقع أوصل إلى المتهم رسالة مفادها أن حلّ أزمة الاتهام التي يواجهها بيد المدعي العام، والمدعي العام فقط.⁵

المطلب الثالث: التغيرات في الإجراءات الجنائية

بالتزامن مع التعديلات التي تناولت القانون الموضوعي، أي قانون العقوبات، شهدت القوانين المتعلقة بالإثبات والأدلة، وبوجه عام تلك المتعلقة بالإجراءات الجنائية، جملة من التعديلات التي جعلت المحاكمة الجنائية محكومة بقواعد وضوابط لم تكن سائدة سابقاً في زمن ما قبل القرن العشرين حيث كانت المحاكمة هي السائدة وليس الـ “plea bargaining”. هذا الواقع دفع ببعض الفقه إلى القول بأن الإجراءات المعقّدة للمحاكمة بوجهها الحديث أو ما صار يُعرف بالـ “trial complexity of modern trial”، هي السبب وراء سطوع نجم الـ “plea bargaining”.⁶ فإجراءات المحاكمة كانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بسيطة وسهلة. ولذلك، فإن أداء القضاء كان سريعاً وفعالاً. لكن الأمر تغير أواخر القرن التاسع عشر بفعل التعديلات التي طرأت على النصوص المتعلقة بإجراءات المحاكمة، والتي جعلتها أكثر تعقيداً. ومن أبرز هذه التعديلات، ما يتعلق بتعزيز الضمانات الممنوحة للمتهم، والتي يجب العمل بها منذ المراحل الأولى لسير الإجراءات الجنائية، ومنها⁷:

“probable cause hearing, bills of particulars, motions to suppress evidence”، وغير ذلك من التعديلات التي تعلّقت بمسائل تخصّ الإجراءات الجنائية، وتحديدًا المتعلقة بمرحلة المحاكمة.

هذه الإجراءات المستحدثة، جعلت مرحلة ما قبل المحاكمة بمثابة “mini trial”، يمكن من خلالها تحريّ الوضعية القانونية للمتهم، وتقييم قوة الاتهام الممكن توجيهه إليه وجديته. وجعلت إجراءات المحاكمة أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل. التعقيد التي صارت تنقسم به إجراءات ما بات يُعرف بالـ “modern criminal trial”، جعل من الصعب اعتمادها كمسار أول وحصري لحلّ القضايا الجنائية لأن السير بها صار يستدعي بذل الكثير من الجهد، وهدر الكثير من الوقت، واستنزاف الكثير من الطاقات والموارد. وهذا ما مهّد أيضاً لسطوع نجم الـ “plea bargaining process”، كإجراء عملي سلس، وبسيط، قادر على التعامل مع القضايا الجنائية

⁵ - Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, op. cit, p:347.

⁶ - See Alschuler, Plea Bargaining and Its History, 79 Colum.L.Rev.1(1979) p: 40-41: Malcom M. Feeley, Legal Complexity and the Transformation of the Criminal Process: The Origins of Plea Bargaining, 31 Isr. L. Rev. p:183 till 202-18 (1997).

⁷ - Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, op.cit, p:348.

بسرعة، وفعالية، ودون إرهاب السلطات المعنية. وهذا كله أتى على حساب الـ “trial” أو المحاكمة⁸. فالجميع صار يرى فيها فرصة لإقفال ملف القضية بأقل ضرر، ونفع أكبر دون الحاجة لمحاكمة قد تطول، ولا يمكن التكهّن بنهاياتها. اللافت بحسب هذا الرأي، هو التزام بين هذا التغير الحاصل على صعيد الإجراءات، وظهور الـ “plea bargaining” على مسرح الأحداث القضائية، ومن ثمّ شيوعها، وهو أمر لم يكن بحسب أصحاب هذا الرأي من قبيل المصادفة. والأمر نفسه حصل عندما أدخلت بعض التعديلات على القواعد المتعلقة بأصول عرض وتقديم الأدلة أثناء المحاكمة، وعرضها على المحلفين. أما الهدف من هذه التعديلات، فكان تعزيز الشفافية والحيادية في عملية اتخاذ القرار. لكن النتيجة كانت أن المحاكمة صارت أكثر كلفة، وإجراءاتها صارت تستلزم وقتاً أكثر، وكل ذلك جعل الـ “pre-trial”، تبدو أكثر أهمية في نظر الجميع⁹.

باختصار، يمكن القول بأن السعي نحو تحقيق نسخة مثالية من العدالة عبر جعل المحاكمات نموذجية، ساهم ولو عن غير قصد، في الحثّ على تجنبها والبحث عن بدائل عنها، والـ “plea bargaining”، كانت أهم هذه البدائل، وأبرزها¹⁰.

المطلب الرابع: الـ “determinate sentencing guidelines”

حظيت الـ “plea bargaining” بقوة دفع إضافية ساعدت في شيوعها، تمثلت بالـ “determinate sentencing guidelines”. والـ “determinate sentencing guidelines” عبارة عن إرشادات صدرت عن الـ “United States sentencing commission”¹¹ المعيّنة بموجب الـ “sentencing reform act” للعام 1984، والذي يُعدّ جزءاً من الـ “Comprehensive Crime Control Act” للعام 1984¹². وتتضمن هذه الإرشادات تحديداً واضحاً للحدين الأدنى والأقصى للعقوبة الواجب إنزالها بالمحكوم عليه لأجل جرم معيّن بحيث لا يعود جائزاً لا للقاضي، ولا لأي جهة أخرى أن تمارس أي تقدير خارج إطار ما هو محدّد في هذه الإرشادات.

وغاية هذه الإرشادات كانت أولاً: الحدّ من التفاوت المحتمل في العقوبات المقضيّ بها لأجل الجرائم نفسها عبر الحدّ من السلطة التي يتمتع بها القاضي في تقدير العقوبة. وثانياً: الحدّ من الصلاحيات التي تتمتع بها بعض الأجهزة الإدارية، والتي تؤثر في مدة تنفيذ العقوبة المحكوم بها، كالـ “parole commission”، والتي يُجيز لها القانون إطلاق سراح المحكوم عليه قبل انقضاء مدة عقوبته عند

⁸ - See Alschuler, Plea Bargaining and Its History, op.cit, p:41.

⁹ - Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, op. cit. p:348.

¹⁰ - يعتقد البعض أن من أسباب شيوع الـ “plea bargaining” بنسختها الفرنسية المعروفة بالـ “C.R.P.C”، مبالغة المشرع الفرنسي في التنظيم المؤسّساتي لفعالية الضمانات الخاصة بالمتقاضين. فهذه المبالغة تسببت بزيادة مفرطة في حقوق المتقاضين، جعلت الفصل في القضايا في زمن معقول أمر غير يسير على الإطلاق. حاتم عبد الرحمن منصور الشحات، الاعتراف المسبق بالذنب، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 4، 2008م، ص 265.

¹¹ - The U.S. Sentencing Commission is a bipartisan, independent agency located in the judicial branch of government, was created by Congress in 1984 to reduce sentencing disparities and promote transparency and proportionality in sentencing. <https://www.ussc.gov> last accessed in 7/1/2025.

¹² - الـ “Comprehensive Crime Control Act of 1984”، هي مجموعة تعديلات قانونية صدرت في 419 صفحة عن الكونجرس الأمريكي في العام 1984 تحت الرقم NCJ Number 123365.

للاطلاع على النص، انظر:

<https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/comprehensive-crime-control-act-1984-0>

تحقق بعض الشروط¹³.

من تبعات هذه الإرشادات التي صارت ملزمة على المستويين الفدرالي، وجزئياً على المستوى المحلي (نصف عدد الولايات وليس جميعها) أن نظام الـ “parole” تعطل كلياً، لأنه لم يعد جائزاً بفعل الـ “determinate sentencing guidelines” تقصير المدة التي قرّرت المحكمة أنه على المتهم أن يقضيها في السجن. لكن أبرز تداعيات الـ “determinate sentencing guidelines”، والتي تعطينا في هذه الدراسة، هي انتقال السلطة على ملف القضية من يد القاضي إلى يد المدعي العام¹⁴. فالمدعي العام صار بفعل هذه الإرشادات، يعلم مسبقاً حدود العقاب الواجب لأجل التهمة التي سيوجهها، وبات القاضي مقيداً بهذه الحدود، ولا يجوز له الخروج عنها، لا صعوداً عن الحد الأقصى، ولا نزولاً عند الحد الأدنى. كل ذلك جعل المدعي العام الشخصية الأكثر حضوراً وقوة على مسرح العدالة؛ إذ صار بمقدوره رفع سقف العقوبات الواجب إنزالها بالمتهم عند الإدانة إلى الحد اللازم للضغط على المتهم، ودفعه إلى القبول بالتسوية المعروضة عليه. فهو، أي المدعي العام، قادر على توجيه التهم التي يريد، ولا رقابة عليه في هذا الخصوص. وطالما أن سلطة القاضي في تقدير العقوبة صارت مقيدة بفعل الإرشادات الجديدة، فإن سقف التفاوض صار أعلى بالنسبة للمدعي العام لأنه صار يفاوض على حد أدنى للعقوبة معلوم مسبقاً منه ومن المتهم، وهذا أمر لم يكن موجوداً قبل ذلك.

ورغم أنه كان للـ “victim/witness rights movement” دور مهم في إقرار الـ “determinate sentencing guidelines”¹⁵، فإن القانون لم يفرض على المدعي العام أخذ موافقة الضحية أو استمراج موقفها من التسوية قبل عرضها على المتهم.

¹³ Structuring Determinate Sentencing Guidelines: Difficult Choices for the New Federal Sentencing Commission by Janet Alberghini. The Catholic University Law Review. Volume 35, issue 1, Fall 1985. Article 7.p:182.
<https://scholarship.law.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=2024&context=law#review>.

وقد جاء في هامش رقم 6 من الدراسة ما يبين الفرق بين العمل وفق نظام الـ “determinate sentencing”، وبين الحالة التي لا يكون فيها هذا النظام سارياً.

Under an indeterminate sentencing system, the courts and parole boards are afforded wide discretion in setting prison terms within the minimum and maximum statutorily mandated sentence range for the commission of a particular offense. The actual length of the prison term to be served is thus indeterminate at the time of sentencing and remains unknown to the defendant until the parole board authorizes his release. 1 National Academy of Sciences Panel on Sentencing Research, Research on Sentencing: The Search for Reform 126 (A. Blumstein, J. Cohen, S. Martin & M. Tonry, eds., 1983). A determinate sentencing system, by comparison, limits judicial and parole board discretion in sentencing by setting fixed, or established sentences within a limited sentencing range. Under determinate sentencing, the sentence is determined, or known to the defendant, at the time the judge announces the sentence. The release date is not determined at a later time by a parole-type agency. Id. at 133.

¹⁴ Elizabeth A. Parson, Shifting the Balance of Power: Prosecutorial Discretion Under the Federal Sentencing Guidelines, Fall, 1994, 29 VAL.U.L. REV. 417. William T. Pizzi, Understanding Prosecutorial Discretion in the United States: The Limits of Comparative Criminal Procedure as an Instrument of Reform, Fall 1993, 54 OHIO ST.L.J.1325.

¹⁵ فهي كانت تدعو دائماً إلى قوانين أكثر صرامة بحق المرتكبين وإلى عدم السماح للمحكومين بالخروج المبكر من السجن خاصةً

وسنّ عدد قليل من الولايات قوانين تفرض على المدعي العام أن يستطلع رأي الضحية قبل إبرام الـ “plea deal”، واكتفى بعضها بوجوب إعلام الضحية بحصول الـ “plea deal”، ومعظم الولايات لا تمنح الضحية أي دور في مسألة الـ “plea deal”¹⁶.

في العام 2005، أصدرت المحكمة العليا قرارها في قضية “U.S. v. Booker”، وأعلنت بوضوح عدم دستورية الـ “determinate sentencing guidelines” لأنها بحسب ما جاء في قرار المحكمة تخالف التعديل الدستوري السادس المتعلق بالـ “the right to trial by jury”¹⁷. وتأتى عن ذلك أن هذه الإرشادات لم تعد ملزمة. لكن لا شيء يمنع الاستئناس بها سواء على مستوى المحاكم الفدرالية أم على مستوى محاكم الولايات. جلّ ما في الأمر أن التقيد بها لم يعد واجباً على أحد. وسواء أكانت ملزمة للقاضي أم لا، فإن الثابت، هو أنها ساهمت على نحوٍ أو آخر بشيوع الـ “plea bargaining”.

المطلب الخامس: الصلاحيات الاستثنائية للمدعي العام

يتمتع المدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية بسلطات واسعة لناحية توجيه التهم، فهو غير ملزم بالادعاء في كل القضايا حتى ولو كان فيها أدلة، إنما يخضع الأمر لتقديره المطلق، وإن كان يمارس هذا التقدير أغلب الأحيان في ضوء ما هو متوقّر في ملف القضية من أدلة. ويستمدّ المدعي العام في الولايات المتحدة صلاحياته الواسعة هذه من الـ “common law system” المعمول به في البلاد، والذي يمنح سلطة الاتهام ممثلاً بالمدعي العام سلطات واسعة في مجال الاتهام، وهامشاً واسعاً من التقدير يمارسه المدعي العام في هذا المجال؛ إذ يعود له وحده، ووفق تقديره المطلق أن يقرّر بشأن توجيه الاتهام من عدمه، ولو كان في القضية أدلة. وذلك على عكس الوضع في الـ “Civil Law Systems” حيث يكون المدعي العام ملزماً بالادعاء متى كان في القضية دليل جديّ ضد المشتبه به. ورغم ظهور توجه لإخضاع سلطة المدعي العام المطلقة هذه لرقابة القضاء غير أن الواقع يُشير إلى أن هذه الرقابة لا تزال هشة وغير جدية وهذا يسمح إن لم يكن يُشجّع على التعامل بالـ “plea bargaining”¹⁸. وغنيّ عن البيان أن السلطة التقديرية الواسعة التي يتمتع بها المدعي العام في الـ “Adversary system” المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، تمنحه أولاً القوة اللازمة للضغط في الاتجاه الذي يخدمه، وثانياً المرونة المطلوبة لإنجاح التفاوض طالما أنه يملك سلطة التصرف بالحق العام وفق ما يشاء.

ومن مصلحة المدعي العام كما سنبين في السياق، هو إنهاء القضية بأقل وقت ممكن، وبأقل جهد مطلوب، وذلك للتفرغ لقضايا أخرى قد تكون أكثر أهمية. زدّ على ذلك أن الـ “plea bargaining” تكفل للمدعي العام إدانة المتهم. وكلما زادت الإدانات، كلما علت أسهم المدعي العام عند الناخبين. فتعيين المدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، يحصل عن طريق الانتخاب. ومن أبرز عناوين الحملة الانتخابية للمرشحين لهذا المنصب، تكون عدد الإدانات التي حقّقها خلال ولايته السابقة أو ما يُعرف بالـ “conviction rate”.

بعد أن تبين أن المحكوم بالسجن المؤبد أو الـ “life sentence”، كان على سبيل المثال يخرج من السجن بعد مضي ما يقارب الـ 12 عاماً على دخوله السجن إن ثبت حسن سلوكه.

See generally U.S. Department of Justice, Victim Input into Plea Agreements (2002) at - ¹⁶
www.ojb.usdoj.gov/archives/pressreleases/2002/OVC03015.html-12k-20/8/2010.

¹⁷ - للتوسّع بشأن أثر هذا القرار على الـ “determinate sentencing guidelines”، وعلى الأهداف التي كان يسعى إليها مؤيدوها انظر دراسة صادرة عن وزارة العدل الأمريكية تحت عنوان:

“Fact Sheet: The Impact of United States v. Booker on Federal Sentencing”. Published in 15/3/2006.

Available on https://www.justice.gov/archive/opa/docs/United_States_v_Booker_Fact_Sheet.pdf.

¹⁸ - Malcom M. Feeley, Plea Bargaining and the Structure of the Criminal Process System, op. cit. p:347.

كل ما تقدّم يدفع أكثر فأكثر باتجاه تسوية القضية، وإنهاء النزاع على طريقة الـ “plea bargaining”.

المبحث الثاني: العوامل المتعلقة بالظروف العامة للبلاد

قلنا في المقدمة أن العوامل التي ساهمت في سطوع نجم الـ “plea bargaining” متعددة وأن منها ما يتعلق بالظروف العامة في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر وأوّل القرن العشرين. فارتفاع معدلات الجريمة وطبيعة ونوع الخدمات التي صارت متاحة في القضايا الجنائية مضافاً إلى ذلك اعتبارات اجتماعية وسياسية أخرى جميعها ساهمت في تعزيز حضور الـ “plea bargaining” على الساحة القضائية.

فيما يلي سنبحث تباعاً في هذه العوامل كل في مطلب مستقل.

المطلب الأول: ارتفاع معدلات الجريمة وبالنسبة لعدد القضايا وتعدّد إجراءات المحاكمة

لم تكن إجراءات المحاكمة التقليدية أو الـ “jury trial” معقّدة، ولم تكن تستهلك الوقت الكثير، حتى أتت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وازدادت الكثافة السكانية في المدن بشكل كبير ومتسارع، وتفاقت تعقيدات الحياة اليومية بفعل تطوّر الأعمال التجارية والصناعية ونموّها، وزادت تبعاً لكل ذلك معدلات الجريمة. هذا الارتفاع في معدلات الجريمة بدأ يأخذ منحى تصاعدياً خطيراً وغير مسبوق بعد دخول عوامل جديدة مؤثرة على الخط غير العامل الذي أشرنا إليه، والمتعلّق بالتغيرات التي رافقت الثورة الصناعية، كالـ “the national crime wave” في العام 1960 وحتى 1980، والزيادة الملحوظة في التجريم التي شهدتها الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. وهذا حصل على المستويين الفدرالي والمحلي¹⁹.

فأفعال كثيرة في مسائل تتعلّق بالهجرة، والأسلحة، والمخدرات، والإرهاب صارت مجرّمة بعد ذلك التاريخ. فعلى سبيل المثال، نذكر أن عدد الأفعال المجرّمة قانوناً في الولايات المتحدة الأمريكية، كان 3000 في العام 1980، وصار 4000 في العام 2000، ثم 4450 في العام 2008²⁰. هذه الزيادة الملحوظة في عدد الأفعال المصنّفة كجرائم، أدّت إلى زيادة عدد القضايا الجنائية، فكان لا بدّ من التعامل مع هذه الزيادة بفعالية وسرعة ومثلّت الـ “plea bargaining” حلاً مغرياً لهذه الأزمة²¹.

والجدير ذكره أن الارتفاع في معدلات الجريمة في بداياته، تزامن مع زيادة في عدد المهتمّين بعالم القانون حيث شهدت معاهد وجامعات تدريس القانون إقبالاً غير مسبوق على دراسة القانون والتخصّص في مجالاته الواسعة، لا سيما المحاماة التي صارت مهنة احتراف وإتقان بعد أن كانت قبل ذلك مهنة لا يتطلّب العمل بها سوى تدريب مهني بسيط. وهذا ساهم أيضاً في شيوع الـ “plea bargaining”.

¹⁹ - Emilio C. Viano, Negotiated Justice, op. cit. p: 116.

²⁰ - Overcriminalization: An Explosion of Federal Criminal Law. Heritage Foundation Fact Sheet No. 86 (April 27, 2011).

²¹ - حقيقة الأمر أن التوسّع في التجريم، ليس سمة ينفرد بها المشرّع الأمريكي؛ فكل المشرّعين ذهبوا في هذا الاتجاه ولو بنسب متفاوتة، وأدّى ذلك إلى ما بات يُعرف بالـ “التضخّم التشريعي”، والذي ظهر نتيجة اتجاه الدول كافة لسنّ تشريعات جديدة لتجريم كل الأفعال التي من الممكن أن تمسّ بمصالحها الخاصة أو العامة. محمد عاطف عبد المعطي كامل، التفاوض على الاعتراف في التشريع الأمريكي وأثره على الدعوى الجنائية، المجلة العصرية للدراسات القانونية، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين، المجلد 3، العدد: 1، السنة 2025. ص 100.

”bargaining بين الوافدين الجدد إلى عالم القانون، وكانوا أكثر في ذلك الوقت²². هذه الزيادة المتسارعة في عدد القضايا الجنائية²³، أثقلت كاهل المحاكم، وشلت قدراتها، وكادت تتسبب بانهيار النظام القضائي بكامله، ما استدعى اللجوء إلى وسائل أخرى كـ ”plea bargaining كحل عملي للتعامل مع الكم الهائل من القضايا المعروضة على القضاء، والذي ترافق مع تنامي غير مسبوق في عدد السكان خاصة في المدن كـ ”New York“، و”Chicago“، و”Boston“، وغيرها²⁴.

واجه القضاء الإيطالي الأزمة نفسها، أي أزمة الزيادة في معدلات الجريمة مطلع ثمانينيات القرن الماضي، والسبب كان الـ ”the rise of mafia cases“. والحل نفسه الذي أخذ به القضاء الأمريكي للتعامل مع هذه الأزمة، هو الذي اعتمدته القضاء الإيطالي²⁵. فقد أدخلت إيطاليا بعض الممارسات القضائية المشابهة لـ ”plea bargaining“ لمساعدة القضاء الإيطالي على التعامل مع كم القضايا الهائل المعروضة عليه للفصل فيها. وفي العام 1989، صدر تشريع خاص بالإجراءات الجنائية منح الشرعية لـ ”plea bargaining“، ونظمها²⁶. وهكذا أخذت الـ ”plea bargaining“ تنتامي وتنتشر بعد أن أثبتت نفسها على الساحة القضائية كحل ناجع قادر على التعامل بفاعلية ملحوظة مع التخمة في الملفات القضائية التي كانت تعاني منها أنظمة العدالة الجنائية.

ووجدت المحاكم الدولية التي عانت من المعضلة نفسها في الـ ”plea bargaining“ ضالتها أيضاً. فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كانت تعاني من كثرة الدعاوى المقامة أمامها. ولم يكن بمقدورها الفصل في جميع هذه الدعاوى في زمن معقول إن أرادت سلوك المسار التقليدي، وهو ”المحاكمة“. فلا عدد القضية في المحكمة كان كافياً، ولا الإمكانيات المتاحة لهم كانت بالقدر الذي يسمح بالتصدي لعدد القضايا المعروضة عليهم ضمن زمن معقول. الواقع المشار إليه جلب للمحكمة الكثير من الانتقادات بسبب أداؤها؛ فهي وجدت

²² Emilio C. Viano, Negotiated Justice, op. cit. p:112.

²³ يُذكر أن الزيادة التي ولدت الضغط على المحاكم لم تقتصر على القضايا الجنائية، إنما شملت القضايا المدنية أيضاً؛ فقضاة ولاية ”Massachusetts“ على سبيل المثال، كانوا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، يُعانون من الزيادة التي طرأت في القضايا المدنية، والتي نتجت عن الثورة الصناعية أكثر من الزيادة في القضايا الجزائية، والتي بلغت ذروتها في العام 1849.

²⁴ هذا التفسير يجده البعض ساذجاً وغير مقنع، ولا يستند على دليل يدعمه. ففي مقالة له نُشرت في العام 1975، لم يجد البروفيسور ”Milton Heumann“ أي صلة بين عدد القضايا المقيّدة في سجلات محاكم ولاية ”Connecticut“ الأمريكية والـ ”trial rates“، أي معدل المحاكمات المنعقدة في هذه المحاكم أو بين الـ guilty pleas. وهذا دفعه إلى القول بوجوب البحث عن أسباب أخرى لرواج الـ ”plea bargaining“ غير الزيادة في عدد القضايا.

William Ortman, when plea bargaining became normal, Wayne state university. Boston university 2020. Available at:

<https://www.bu.edu/bulawreview/files/2020/09/ORTMAN>. p:1440.

Overcriminalization: An Explosion of Federal Criminal Law, op.cit.

²⁵ السبب الذي كان وراء البحث عن بدائل، وظهور العدالة الرضائية، ومن ثم شيوعها، هو فشل العدالة التقليدية في مواجهة الزيادة في الظاهرة الإجرامية، وما تحمله هذه العدالة من شكليات تعرقل سرعة الفصل في القضايا. السيد عتيق، التفاوض على الاعتراف في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي في ضوء التعديلات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م. ص 26.

²⁶ Samantha joy Cheesman, A comparative analysis of plea bargaining and the subsequent tensions - with an effective and fair legal defense. P.H.D Thesis. Szeged, Summer 2014. Supervisor: Prof. Dr.

. Available at: 208Badó Attila. p:

https://doktori.bibl.uszeged.hu/id/eprint/2488/2/Samantha_Joy_Cheesman_tezisek_en.pdf.

نفسها مضطرة للتعامل مع كم هائل من القضايا والملفات يفوق قدرتها على الإنتاج، أي على النظر والفصل فيها مع ما يتطلبه ذلك من القيام بإجراءات لا يصح الاستغناء عنها أو تجنبها، ومن مراعاة حقوق لا تستقيم المحاكمة بدونها، ولا تتحقق العدالة إلا بها، الأمر الذي ارتد سلباً على قدرتها على الفصل في الدعاوى في وقت زمني مقبول. فصارت تبحث عن أدوات أو وسائل تساعد في مواجهة الواقع الذي تُعاني منه، وتُسهّل عليها عملية الفصل في الدعاوى بسرعة ودون تأخير حتى تتجنب الانتقادات اللاذعة التي كانت تطالها.²⁷

أول ما لجأت المحاكم إليه، هو الـ “friendly settlements” أو الحلول الحبيّة والـ “unilateral declarations” أو الإعلان من جانب واحد. الطريقة الأولى أي الحلول الحبيّة، كانت المعتمدة في القضايا أو النزاعات المدنية. أما الطريقة الثانية، فكانت البديل الذي يتمّ اللجوء إليه عند الفشل في الوصول إلى تسوية حبيّة بين الطرفين. والـ “unilateral declaration”، هو إعلان من جانب واحد، هو الدولة المدّعي عليها، تُقرّ فيه أنها ارتكبت مخالفة على صعيد حقوق الإنسان، وأنها على استعداد للتعويض على المتضرّر المدّعي.²⁸ ويجب أن يحصل ذلك في جلسة علنية تقدّم فيها الدولة اعتذارها العلني عن الفعل، وتتعهّد بدفع تعويض مناسب عنه. وقد يقبل المدّعي بما جاء في الإعلان، فتُشطب القضية من الجدول، ويتجنّب الطرفان تبعات السير بالمحاكمة، ويُجنّبان أيضاً المحكمة هذا المسار. وقد يرفض المدّعي المتضرّر من المخالفة هذا الإعلان، ويُصرّ على متابعة القضية حتى النهاية، وهذا حقّ له. لكن يجب عليه أن يقدّم للمحكمة أسباباً معقولة لهذا الرفض، وإلا لا يؤخذ برفضه، وتصادق المحكمة على الإعلان شرط أن يتضمّن تعويضاً كافياً عن المخالفة المرتكبة.²⁹ هاتان الوسيلتان اختصرتا على المحكمة الكثير من الجهد والوقت، وساهمتا في تسريع عجلة العمل لديها. لكن ذلك لم يكن كافياً للتصدي للأزمة التي تواجهها المحكمة التي لم تتأخر كثيراً في إعلان اعترافها بالـ “plea bargaining” كوسيلة مقبولة. ووقع ذلك في العام 2014 حين أصدرت المحكمة قرارها في القضية ذات الرقم 9034/05 المقامة ضد دولة جورجيا.³⁰ وقد جاء في حشيات هذا القرار أن الـ “plea bargaining” بين المدّعي العام والمتهم ممارسة شائعة ومقبولة في نظام العدالة الجنائية في أوروبا، وإن كان العمل بها لا يتمّ وفق نموذج واحد موحد.³¹

المطلب الثاني: تفرغ العنصر البشري والاحتراف

شيوخ الـ “plea bargaining process” على حساب الـ “trials” أو المحاكمات، تزامن مع تغيير مهمّ شهدته نظام العدالة الجنائية على مستوى العنصر البشري فيه.³² وهذا التزام يوجي بوجود صلة ما بين الحدين. فقبل ظهور الـ “plea bargaining” في بدايات القرن العشرين، كانت المحاكم تُدار بواسطة موظّفين (مساعدين قضائيين أو officers) بدوام جزئي. ولم يكن القضاة ولا المدّعون العامون يملكون الخبرة الكافية، ولا المعرفة القانونية الواسعة، ولا التدريب اللازم لأداء مهامهم على أكمل وجه. ولم يكن سهلاً على المتهم أن يجد من يدافع عنه أمام المحكمة أو يقدم له المشورة القانونية السديدة. أما رجال الشرطة والذين كانوا يمارسون مهام الادعاء العام

²⁷ Ibid, p:223.-

²⁸ Samantha joy Cheesman, A comparative analysis of plea bargaining and the subsequent tensions with an effective and fair legal defense, op.cit p:224.

²⁹ http://www.echr.coe.int/Documents/Unilateral_declaration_ENG.pdf.

³⁰ Natsvlshili and togonidze v Georgia (Application number 9043/05) judgment, Strasborg 29 April 2014

³¹ Samantha joy cheesman, A comparative analysis of plea bargaining and the subsequent tensions with an effective and fair legal defense. op. cit. p:228.

³² Malcom M. Feeley, Plea bargaining and the structure of the criminal process system, op. cit. p:349-- 350.

في ذلك الوقت، فكانوا يجهلون قواعد القانون الأساسية، ولم يكونوا يُولون مهام الادعاء العناية اللازمة³³. زد على ذلك أن القواعد التي ترعى مقبولية الدليل أمام المحاكم في ذلك الوقت، كانت حمالة أوجه، وتفتقد للثبات لأنها كانت تخضع لتعديلات متكررة. والإشكالات القانونية التي كانت تُثار في ذلك الوقت، لم تكن تؤخذ على محمل الجد، ولم يتم التعامل معها على النحو الذي يساعد في إيجاد حلول لها. لكن تغييراً جوهرياً حصل أواخر القرن التاسع عشر على صعيد العنصر البشري المولج بالإجراءات الجنائية حيث استبدل فريق العمل السابق بعناصر جديدة مدربة، ومؤهلة، ومتفرغة للقيام بدورها على أكمل وجه.

بسبب هذا الواقع المستجد، صارت كل تفاصيل القضية تتضح في مراحلها الأولى، أي في مرحلة الـ “pre-trial”، وهذا ساهم في شيوع الـ “plea bargaining” التي صارت الخيار المفضل لطرفي النزاع. فطالما أن تفاصيل القضية صارت واضحة لكل منهما في هذا الوقت المبكر من سير الدعوى، فلا جدوى من تأخير حل النزاع لحين انعقاد محاكمة. فكل فريق صار على بيته من وضعه القانوني، وقادر تبعاً لذلك على اتخاذ الموقف المناسب بشأن التهمة المتنازع عليها³⁴. باختصار، صار كثيرون ينظرون للمحاكمة على أنها مجرد تكرار للإجراءات التي سبقتها، وأنها لا تغيّر في الأمر شيئاً، وأنها تستنفد وقت ومقدّرات الطرفين بلا داع.

فالتبدّل الحاصل في العنصر البشري، والذي تحدّثنا عنه آنفاً، وضع إدارة نظام العدالة الجنائية بيد محترفين متفرّغين لمهامهم. وتزامن ذلك أيضاً مع زيادة ملحوظة في نسبة المتهمين الذين يستعينون بمحامٍ للدفاع عنهم، ومع زيادة الضمانات التي توفّر لهم، ومع تعديلات قانونية جعلت إجراءات المحاكمة أكثر تعقيداً من السابق. كل هذه العوامل جعلت المتهم يبحث عن طريقة يُنهي بها النزاع بسرعة وبأقل كلفة ممكنة، فلم يجد لا هو، ولا سلطة الاتهام أفضل من الـ “plea bargaining” لتحقيق ذلك.

المطلب الثالث: خدمة الـ “public defense services”

التطوّر الذي شهده نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة مطلع القرن العشرين، والذي تحدّثنا عنه سابقاً، لم يتناول العنصر البشري الذي يتولّى إدارة النظام من قضاة، ومدّعين عامين، ورجال شرطة فقط، بل شمل أيضاً المحامين بوصفهم من مقومات عمل هذا النظام تبعاً للخدمات التي يقدمونها للمتقاضين، ولأهمية الدور الذي يؤدّونه في هذا المجال. والعنوان الأبرز في هذا المجال، كان خدمة الـ “public defense”، وهي تعني تقديم المشورة القانونية للمتهم، والدفاع عنه على نفقة الدولة.

وقد شهد نظام العدالة الجنائية تطوّراً بارزاً على هذا الصعيد. فالدور الذي كان يؤدّيه محامي الدفاع المعيّن على نفقة الدولة في المملكة المتحدة، ظلّ محدوداً حتى أواخر القرن التاسع عشر. وكان يقتصر على المحاكمات الجنائية “Felony trials”، ولا يتعدّى تحضير الدفاع عن المتهم دون حضور الجلسات إلى جانبه³⁵. والأمر نفسه كان السائد في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أواخر القرن التاسع عشر أيضاً. فلم يكن شائعاً بين الناس ولا متاحاً لهم معظم الأحيان الاستعانة بمحامٍ على نفقة الدولة. ولم يكن باستطاعة الأغلبية

³³ يُذكر أن اعتماد نظام المحلّفين في المحاكمات الجنائية حصل في وقت كان نظام العدالة الجنائية يُدار بواسطة أشخاص غير محترفين كانوا هم يتولّون جميع المهام المتعلقة بالاتهام، والمحاكمة، والإدانة أو التبرئة، فساهم وجود المحلّفين في التعويض عن ذلك؛ ليس لأنهم خضعوا لتدريبات تجعلهم أكثر احترافاً، إنما بسبب جهدهم الشخصي ومستوى المعرفة الذي وصلوا إليه.

³⁴ - William Ortman, when plea bargaining became normal, op. cit. p:1443.

³⁵ - Langbein, John H and Lloyd Weinreb, Continental Criminal Procedure: Myth and Reality, 1978, 87.

Yale Law Journal 1549. Available at:

https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=13852&context=journal_articles.

منهم أن يدفع من جيبه الخاص أتعاب المحامي.

لكن الأمر بدأ يتغير أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور بعض التجمعات الإثنية التي كانت تمد يد العون للمهاجرين من أبناء جلدتها القادمين حديثاً إلى البلاد، فتقدم لهم المساعدة القانونية اللازمة أو الـ “legal aid”، وتتولى هي على نفقتها الخاصة تكليف محامين لمتابعة شؤونهم³⁶. ففي أوائل القرن العشرين، صارت خدمة الـ “legal aid” تُوفّر للمتهمين الفقراء عبر بعض المتطوعين من المحامين الذين كانوا يُبادرون إلى تقديم هذه الخدمة دون مقابل. وظلّ الأمر على هذا الحال حتى صار تلقّي المشورة القانونية حقّ يحفظه القانون، والدستور للمتهم. فالتعديل الدستوري الأمريكي السادس، يتحدث عن “the right to have Assistance of Counsel for his defense”، أي حقّ المتهم في أن تُقدّم له المشورة القانونية، وأن يحظى بمحامٍ يدافع عنه. وأعلنت المحكمة الدستورية العليا “the us supreme court” بوضوح في قرار مبدئي لها في العام 1963 بأن هذا الحقّ محفوظ للمتهم، ليس فقط على مستوى المحاكم الفدرالية، إنما أيضاً في محاكم الولايات³⁷.

وفي تفاصيل القضية التي كانت السبب في اتخاذ المحكمة هذا الموقف أن السيد “Clarence Earl Gideon” كان يحاكم في ولاية “Florida” لأجل جنائية، ومثل أمام القاضي دون محامٍ، وطلب من القاضي تعيين محامٍ له على نفقة الولاية، لكن القاضي رفض طلبه على اعتبار أن القانون في ولاية “Florida” لا يسمح بتعيين محامٍ على نفقة الولاية إلا للمتهمين بـ “Capital offences”. انتهت المحاكمة بإدانة المتهم بعد أن وجد المحلفون أنه مذنب. طعن “Gideon” بالقرار أمام المحكمة العليا لولاية “Florida”، لكن طعنه رُذ. لم يستسلم السيد “Gideon”، وطعن بالقرار أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية “U.S Supreme court”، وهي أعلى مرجع قضائي في البلاد، فقضت المحكمة بأنه الحقّ المكرّس في التعديل الدستوري السادس لناحية تلقّي المشورة القانونية، وتوكيل محامٍ عن المتهم على نفقة الدولة يسري أمام محاكم الولايات، ولذا، يقع واجباً على كل ولاية من الولايات الأمريكية أن توفّر لكل متهم جنائية محامٍ يدافع عنه على نفقتها، إن كان يُعدّ فقيراً، بحسب التصنيف المعمول به في الولاية.

هذا التطور على صعيد خدمة الـ “legal assistance”، كان في مصلحة الـ “plea bargaining”، وجاء على حساب الـ “trial”. فحضور المحامي إلى جانب المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، سيرجّح خيار التسوية على خيار المواجهة، لأن من مصلحة المحامي عندما يُعيّن على نفقة الدولة أو الولاية أن ينهي القضية التي كُلف بها في أسرع وقت ممكن. فالأتعاب التي يتقاضاها في هذه الحالة، تكون متواضعة بالمقارنة مع الحالة التي يُعيّن فيها على نفقة صاحب العلاقة، كما أن محامي الدفاع يؤدي دوراً مؤثراً في عملية الـ “plea bargaining”، وهو دور يكون في أغلب الحالات لمصلحة هذه الممارسة.

المطلب الرابع: اعتبارات اجتماعية وسياسية

يوجد رأي معتبر يُعيد ظهور الـ “plea bargaining”، وتتامي حضورها إلى عوامل اجتماعية وسياسية. فبحسب البروفيسور “Mary E. Vogel”، فإن الـ “plea bargaining” ظهرت في الـ “Boston police court” في العقود الأولى للقرن التاسع عشر ضمن استراتيجية ترمي إلى الحفاظ على الأمن الاجتماعي³⁸. وعرض البروفيسوران “McConville” و “Mirsky” ما يكمل هذه الوجهة

³⁶ - Malcom M. Feeley, Plea bargaining and the structure of the criminal process system, op. cit. p:351.
³⁷ - Gideon v. Wainwright. Argued: January 15, 1963. Decided: March 18, 1963.

<https://www.uscourts.gov/about-federal-courts/educational-resources/educational-activities/sixth-amendment-activities/gideon-v-wainwright/facts-and-case-summary-gideon-v-wainwright>.

³⁸ - Mary E. Vogel, Coercion to Compromise: Plea Bargaining, The Courts, and The Making of Political

ويعزّزها، فقلاً بأن ظهور وتنامي الـ "plea bargaining" في مدينة "New York" منتصف القرن التاسع عشر يعود إلى معضلة واجهت المدّعين العامين في المدينة آنذاك³⁹. فهم من ناحية، كانوا يسعون إلى رفع معدّل الإدانات إلى أعلى مستوى ممكن حتى يراهم الناس أبطالاً في مواجهة الجريمة التي كانت متفشية في ذلك الوقت. ومن ناحية ثانية، كانوا يخشون صدور أحكام مشددة على المتهمين من المهاجرين الفقراء، والذين كان لهم اعتبار مهم عند منظمة "Tammany" السياسية أو مجتمع "Tammany"، والذي كان يساعد المهاجرين ويساندهم. ولحلّ هذه المعضلة لجؤوا إلى الـ "plea bargaining" لأنها تحقّق لهم الهدفين الذين كانوا يرغبون في تحقيقهما في آن معاً. فالـ "plea bargaining" تقود المتهم نحو الإدانة المسندة على اعتراف بالذنب، وهذا يرفع من معدّل الإدانات، فيكون الهدف الأول قد تحقّق. لكنها في الوقت نفسه، تمنح المتهم حكماً مخفّفاً، وهذا بدوره يراعي الاعتبارات الاجتماعية والسياسية المتعلقة بمجتمع "Tammany"، ونفوذه السياسي في المدينة.

وغنيّ عن البيان أن هذه الاعتبارات لم تكن سائدة حيث يوجد تأثير لمجتمع الـ "Tammany" فقط، إنما في كل مجتمع توجد فيه جهة اجتماعية أو سياسية صاحبة تأثير وحضور قوي.

الخاتمة:

الإختناق القضائي الذي عاشه القضاء الأميركي أواخر القرن التاسع عشر كان سبباً رئيسياً في ظهور ومن ثم شيوع الـ "plea bargaining" لكنه لم يكن السبب الوحيد، أقله بحسب ما أثبتت هذه الدراسة.

فهناك أسباب وعوامل أخرى ساهمت في هذا الأمر ولو بشكل غير مباشر. وليست جميع هذه الأسباب ظاهرة وسهلة الرصد. لأن منها ما لا يخص العدالة الجنائية لكنه يؤثر فيها. وهذا يفرض على الباحث أن لا يتجاهلها أو يغفل عن ذكرها لمجرد أنها لا تتصل على نحو جلي بالعمل القضائي. وهذا ما سعيينا إليه في هذه الدراسة.

المراجع:

- سرور، أ. ف. (1985). الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية. دار النهضة العربية.
- عتيق، س. (2005). التفاوض على الاعتراف في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي في ضوء التعديلات: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سالم، ع. م. (1997). نحو تيسير الإجراءات الجنائية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- Viano, E. C. (2012). Plea bargaining in the United States: A pre-version of justice. In *Negotiated Justice* (pp. 109–145). American University & Washington College of Law.
- <https://www.cairn.info/revue-international-de-droit-penal-2012-1-page-109.htm>
- Ortman, W. (2020). When plea bargaining became normal. Wayne State University & Boston University. <https://www.bu.edu/bulawreview/files/2020/09/ORTMAN>
- الشحات، ح. ع. م. (2008). الاعتراف المسبق بالأذنب. مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 32. (4).

Authority, p: 93-102 (2007).

Mike McConville & Chester L. Mirsky, *Jury Trials and Plea Bargaining*, p: 197, 200-04 (2005).³⁹

References:

- Alschuler, A. W. (1979). Plea bargaining and its history. *Columbia Law Review*, 79(1). https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2005&context=journal_articles
- Parson, E. A. (1994). Shifting the balance of power: Prosecutorial discretion under the federal sentencing guidelines. *Valparaiso University Law Review*, 29, 417.
- Langbein, J. H., & Weinreb, L. (1978). Continental criminal procedure: Myth and reality. *Yale Law Journal*, 87, 1549. https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=13852&context=journal_articles
- Feeley, M. M. (1982). Plea bargaining and the structure of the criminal process system. *The Justice System Journal*.
- Feeley, M. M. (1997). Legal complexity and the transformation of the criminal process: The origins of plea bargaining. *Israel Law Review*, 31, 183–218.
- Vogel, M. E. (2007). Coercion to compromise: Plea bargaining, the courts, and the making of political authority. (pp. 93–102).
- McConville, M., & Mirsky, C. L. (2005). Jury trials and plea bargaining (pp. 197, 200–204). Heritage Foundation. (2011, April 27). Overcriminalization: An explosion of federal criminal law (Fact Sheet No. 86). <https://www.heritage.org/crime-and-justice/heritage-explains/overcriminalization>
- Pizzi, W. T. (1993). Understanding prosecutorial discretion in the United States: The limits of comparative criminal procedure as an instrument of reform. *Ohio State Law Journal*, 54, 1325.

“The “Plea Bargaining” System”

(A Study on the Reasons for Its Emergence and Causes of Its Spread
(Part of a Doctoral Dissertation)

Prepared by:

Mohammad Mar'i Saab

In the late nineteenth century, the criminal justice system in the United States faced an unprecedented challenge. The number of criminal cases increased significantly and continued to rise. It was no longer possible to handle criminal cases using traditional methods (jury trials). Plea bargaining emerged as an effective means of dealing with this new reality. It shortened the procedures and ended the dispute between the prosecuting authority and the accused at an early stage, eliminating the need to bring the case before a court for review and decision.

"Plea bargaining" is a system that allows the prosecution to negotiate with the offender regarding the outcome of the prosecution, offering him a plea of guilty in exchange for a lighter charge or reduced sentence. It quickly became popular and gained prominence in the United States.

The purpose of this research is to explain the reasons and circumstances that made “plea bargaining” dominate the judicial scene in the United States of America.

Keywords: Plea Bargaining, Plea Deal, Criminal Justice, Judicial backlog, Factors and causes.